مَوْقِفُ سُورِيَا مِنْ إِلْغَاءِ مِصْرَ مُعَاهَدَةِ ١٩٣٦ م

د./ حسين السيد حسين سالمان

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر، قسم الارشاد السياحي

كلية السياحة والفنادق، جامعة ٦ أكتوبر

الملخص:

أقدمت الحكومة المصرية في ٨ أكتوبر عام ١٩٥١، على إلغاء معاهدة ١٩٣٦مع بريطانيا، من جانب واحد، وذلك بعد أن انتهت المفاوضات إلى طريق مسدود، بسبب الفارق الشاسع بين وِجْهتَي النظر، المصرية والبريطانية، وقد رفضت بريطانيا الاعتراف بقرار الإلغاء، معتبرة إياه غير قانوني، ويخالف أحكام المعاهدة، التي تعدها سارية المفعول، معلنة تمسكها بحقوقها بمقتضى مواد المعاهدة، واعدة بتقديم مقترحاتها في هذا الشأن.

جاءت المقترحات البريطانية ، التي شاركتها فيها كل من الولايات المتحدة، وفرنسا، وتركيا يوم ١٣ أكتوبر، في صورة مشروع لقيادة الشرق الأوسط ، لتكون بديلًا عن معاهدة ١٩٣٦، ودعت إلى أن تقبل مصر الدفاع المشترك مع الدول الأربع، وأن تخضع قناة السويس لحماية قوات دولية تشترك فيها مصر والدول الأربع، وأستراليا، ونيوزلندا، وجنوب أفريقيا، ويكون لجزء من هذه القوات حق البقاء في مصر حتى في حالة السِّلم، ثم استمرار الحكم البريطاني في السودان مع إنشاء رقابة دولية صورية لا تحدُّ من سيطرة الإنجليز فيه، وجعل علاقة مصر بالسودان علاقة مياه فحسب.

أعلنت الحكومة المصرية رفضها التام لهذه المقترحات، التي كانت تستهدف استبدال الاحتلال البريطاني لمصر، باحتلال دولي، وقد كان لقرار الحكومة المصرية إلغاء معاهدة ١٩٣٦، والتداعيات التي خلفها صداه الواسع في سوريا، وتسعى الصفحات التالية إلى تسليط الضوء على الموقف السوري بكل مستوياته (الرسمية، والحزبية، والصحفية، والشعبية) من هذه الأحداث.

كلمات مفتاحية :

الغاء مصر معاهدة ١٩٣٦، الدفاع عن الشرق الأوسط، الموقف السوري.

Syria's situation on the Egyptian Cancellation of the 1936 Treaty

Abstract:

On October 8, 1951, the Egyptian government unilaterally cancelled the Anglo-Egyptian Treaty of 1936 with Britain, after long-term negotiations, due to the vast difference between the Egyptian and British points of view. Britain refused to recognize the cancellation decision, considering it illegal, violating the provisions of the valid Treaty, declaring its adherence to its rights, and promising to submit its proposals in this regard.

The British proposals, in which the United States of America, France, and Turkey participated on October 13, came in the form of a project for Middle East leadership, to be an alternative to the 1936 Treaty, and called for Egypt to accept joint defence with the four countries, and for the Suez Canal to be subject to the protection of international forces. Egypt, the four countries, Australia, New Zealand, and South Africa have the right to remain in Egypt even in the event of peace, as well as the continuation of British rule in Sudan with the establishment of a mock international oversight that does not limit the control of the British in it, and making Egypt’s relationship with Sudan a relationship Just water.

The Egyptian government announced the rejection of these proposals, which were aimed at replacing the British occupation of Egypt with an international one. The Egyptian government's decision to cancel the 1936 Treaty had wide repercussions in Egypt and Syria. The following pages aim to shed light on the Syrian position at all levels (official, partisan, journalistic, and popular) from these events.

Keywords: Egyptian Cancellation of the 1936 Treaty, defence of the Middle East, Syria's situation.

الغاء مصر معاهدة ١٩٣٦

عاد حزب الوفد إلى الحُكم في مصرَ من جديدٍ في يناير سنة ١٩٥٠، حيث شكَّل مصطفى النحاس باشا الوزارة [١]، وبعد شهرين (مارس) طرق بابَ المفاوضات مع الحكومة البريطانية، واستمرت جولات هذه المفاوضات تسعة عشر شهرًا[٢] لتنتهي في سبتمبر سنة ١٩٥١ دون نتيجة تُذكر [٣].

وقد اتَّضح من هذه المفاوضات البوْن الشاسع بين وِجْهتَي النظر، المصرية والبريطانية، فعلى حين كان المفاوض المصري يصرُّ على ضرورة الجلاء ووحدة وادي النيل، دون فصل مسألة الجلاء عن مسألة الحُكم الذاتي، وحق تقرير المصير للسودانيين، كان المفاوض البريطاني يصرُّ على التمسُّك بموقفه بفصل كلٍّ من المسألتين عن بعضهما، وانضمام مصر لخطط الدفاع عن الشرق الأوسط، بحيثُ لا يتم انسحاب القوات البريطانية عن مصرَ قبل انتهاء مدة المعاهدة، إلا في حالة انضمام مصرَ لمعاهدة الدفاع المشترك، بحيث يتمكن الجيشُ بقدرته الذاتية من حريَّة المِلاحة في قناة السويس[٤].

بناءً على ما سبق، انتهت حكومة الوفد إلى قرار إلغاء معاهدة ١٩٣٦، واتفاقيتي الحُكم الثُّنائي للسودان سنة ١٨٩٩، حيث أعلن النحاس باشا إبان اجتماع البرلمان المصري داخل أروقة مجلس الشيوخ في الثامن من أكتوبر سنة ١٩٥١ إنهاء العمل بأحكام معاهدة ١٩٣٦ وملحقاتها، واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان [٥].

وقد أتبعَ النحاسُ باشا قرار الإلغاء بأربعة مراسيم، تضمن **أوَّلها:** إنهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها، وبأحكام اتفاقيتي ١٩ يناير و١٠ يوليو ١٨٩٩، **والثاني:** بدعوة البرلمان لتعديل الدستور لتقرير الوضع الدستوري وتعيين لقب الملك، **والثالث:** مشروع قانون بتعديل الدستور على أن يصبح لقب الملك "ملك مصر والسودان" بدلًا عن ملك مصر، **والرابع:** مشروع قانون يقضي بأن يكون للسودان دستورٌ خاصٌّ تضعه جمعية تأسيسية تمثِّل أهالي السودان[٦].

أما عن الدوافع التي دعت حكومة الوفد إلى إلغاء المعاهدة، فيمكن القول: إنها تتضمَّن خلاف ما ذُكر عن تباعد وجهات النظر المصرية البريطانية، يقين حكومة الوفد من أن طريق المفاوضات مع بريطانيا لن يأتي بجديد، وأن الاستمرار فيه سيفقد حكومة الوفد شعبيتها، وبالتالي شرعية بقائها في الحُكم، [٧]؛ وكذا سعي حكومة الوفد إلى تقوية مركزها جماهيريًّا أمام الملك فاروق، ومنعه من إصدار قرار إقالتها [٨] في ظل ما كانت تعانيه هذه الحكومة من مشكلات داخلية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي[٩].

ويبدو أن ثمَّة ترابطًا قد وُجد بين ما يحدث في إيران وما يحدث في مصرَ، حيث انتهت الأحداثُ في إيران بإلغاء امتياز شركة البترول الأنجلو-إيرانية، وإجلاء موظفيها البريطانيين عن إيران، مما كان له أثره في زعزعة النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط، وبالتالي تشجيع الحكومة المصرية على خطوة إلغاء المعاهدة [١٠].

استقبل الرأي العام المصري نبأ الإلغاء بفرحٍ شديد وحماسةٍ بالغة، حيث أعلن استعداده للبذل والتضحية [١١]، وذلك عن طريق مظاهرات حاشدة في القاهرة والإسكندرية والمدن الكبرى مطالبةً بالحصول على السلاح من أجل خوْض معركة الكفاح المسلَّحة ضد الاحتلال [١٢].

وعلى المستوى الحزبي، وقفت الأحزاب السياسية صفًّا واحدًا وراء الحكومة، مؤيِّدة موقفها، واعدة إياها بالمساندة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية، فوْر إعلانه في البرلمان [١٣] ، وما يجدر ذكره هنا: أن البرلمان بمجلسَيْه الشيوخ والنوَّاب، قد قابل قرار الإلغاء والمراسيم الملحقة به بالتأييد، والموافقة، والإجماع الكامل[١٤].

أما عن موقف الملك، فقد اضطرَّ الملك فاروق إلى التوقيع على قرار الإلغاء والمراسيم المُلحقة به بعد تردُّدٍ، حيث استدعى النحاس باشا حسين يوسف رئيس الديوان الملكي بالنيابة وسلَّمه حينئذ مشروعات قوانين إلغاء المعاهدة وتعديل الدستور، وطلب منه توقيع الملك عليها، على أن تصله المراسيم موقَّعًا عليها في اليوم التالي لعرضها على البرلمان في جلسته التي كانت ستُعقد مساء ذلك اليوم (٨ أكتوبر)، كما طلب منه أن يُبقي الأمر سرًّا؛ وحمل الملك مسؤولية تسرُّب النبأ

إلى الإنجليز، كما أخبر النُّحاس حسين يوسف من أنه إذا لم تصله هذه المراسيم موقَّعًا عليها من الملك في اليوم التالي، فإنه سيُعلن في الجلسة المذكورة أنه قد قدَّم هذه المراسيم للملك، وأنها لا تزال عنده لم ترد إليه بعد، حينئذ لم يجد الملك بدًّا سوى الإذعان، لا سيما بعد أن أرسل الملك فاروق إلى نجيب الهلالي يطلب استشارته، فكان ردُّ الهلالي على رسول الملك بضرورة القبول، وأن الرفض سيؤدي إلى ثورة الشعب ضده(١٥)، ومن الواضح أن هذا العمل كان يمثِّل قمة الكفاح الدستوري للوفد، وهو أن يُحيل الملك – من خلال مؤسَّسات الدستور ذاتها– إلى رمز يملك ولا يحكم، وأن تُصبح الوزارة المؤيدة من البرلمان المنتخب انتخابًا حرًّا هي صاحبة السلطة من دونه(١٦).

جاء الرد البريطاني على قرار الإلغاء في الليلة ذاتها، من خلال السفارة البريطانية في القاهرة التي أصدرت بلاغيْن، اعتبرت من خلال البلاغ الأول (١٧) إلغاء الحكومة المصرية المعاهدة من جانب واحد عملًا غير قانوني، ويخالف أحكام المعاهدة، وأن الحكومة البريطانية تعتبرها سارية المفعول، وتعتزم التمسك بحقوقها بمقتضى هذه المعاهدة(١٨)، بينما ذكر البلاغ الثاني أن السفير رالف ستيفنسون R. Stevenson قد أبلغ بناءً على تعليمات حكومته وزير الخارجية المصرية كتابةً أن الحكومة البريطانية سترسل مقترحاتها الجديدة إلى الحكومة المصرية في موعد أقصاه يوم ١٠ أكتوبر، كما أصدر وزير الخارجية البريطاني هربرت موريسون H. Morrison بيانًا مماثلًا(١٩).

جاءت المقترحات البريطانية ، التي شاركتها فيها الولايات المتحدة، وفرنسا، وتركيا يوم ١٣ أكتوبر، في صورة مشروع لقيادة الشرق الأوسط (٢٠) لتكون بديلًا عن معاهدة ١٩٣٦، ودعت إلى أن تقبل مصر الدفاع المشترك مع الدول الأربع، وأن تخضع قناة السويس لحماية قوات دولية تشترك فيها مصر والدول الأربع، وأستراليا، ونيوزلندا، وجنوب أفريقيا، ويكون لجزء من هذه القوات حق البقاء في مصر حتى في حالة السِّلم، ثم استمرار الحكم البريطاني في السودان مع إنشاء رقابة دولية صورية لا تحدُّ من سيطرة الإنجليز فيه، وجعل علاقة مصر بالسودان علاقة مياه فحسب(٢١).

جاء الرد المصري على هذه المقترحات في اليوم التالي لتقديمها، حيث اجتمع مجلس الوزراء، وقرَّر رفض هذه المقترحات، وعدّها غير صالحة لأنْ تكون تمهيدًا لإجراء مباحثات جديدة، كما قرَّر المجلس استمرار الحكومة في خطتها الخاصة بإلغاء المعاهدة، وقد أعلنت الحكومة هذا القرار في اجتماع مجلس النواب في ١٥ اكتوبر [٢٢].

الموْقف السُّوري من إلغاء المُعاهدة:

تلقت سوريا نبأ إلغاء مصر معاهدة ١٩٣٦ باهتمامٍ بالغ، حيث تربَّع قرار الإلغاء على قائمة اهتمامات المستويات السورية كافة: الرسمية، والحزبية، والصحفية، وكذا الرأي العام، وإن اختلفت درجة تعاطي كل مستوى من هذه المستويات مع الحدث، كما سيأتي بيانه.

الموْقفُ الرَّسْمي:

شكَّلت جلسة مجلس النواب السوري التي عُقدت في اليوم الثاني لقرار الحكومة المصرية إلغاء معاهدة ١٩٣٦ (الثلاثاء ٩ أكتوبر عام ١٩٥١) نقطة الاختبار للمؤسَّسات الرسميَّة في سوريا لتوضيح موقفها، وعلى الرغم من أن جدول أعمال هذه الجلسة لم يكن يتضمن مناقشة هذه القضية؛ نظرًا لسابق إعداد الجدول، فإن أعضاء المجلس بمَنْ فيهم رئيسه الدكتور ناظم القدسي قد جعلوها القضية الرئيسية للجلسة[٢٣]، وأخذوا يعبِّرون عن سعادتهم بقرار الحكومة المصرية، ومعلنين دعمهم الكامل لها، ووقوفهم إلى جانب مصر[٢٤] ،ولم تتخلف الحكومة السورية عن الإدلاء بدلوْها في هذا الصدد، حيث تحدث مُمثل الحكومة الدكتور عبد الوهاب حومد[٢٥]، وزير المعارف، فعبَّر عن اغتباطه لمظاهرة التأييد التي سادت جنبات المجلس في قضية مصر، الحقَّة على حد تعبيره، مشيرًا إلى أن الحكومة المصرية بهذه الخطوة قد حطَّمت القيود، واصفًا القرار بأنه خطوة جريئة لتحقيق السيادة، وهي حق مقدَّس من حقوق الأمة، موضحًا بأن ما اتخذته الحكومة المصرية إنما هو أمر طبيعي، ويجب أن تقوم به كل حكومة أمينة على رغبات شعبها، مؤكِّدًا على أن الحكومة المصرية بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ قد استحقَّت شكر العرب جميعًا، وأنها ما أقدمت على هذه الخطوة إلا بعد أن أعيتها الحِيَل البريطانية في المفاوضات[٢٦]، مذكّرًا بأن الحكومة السورية قد قالت كلمتها صريحة

بمناسبة مشكلة القنال، حيث قال: "إننا لنكرر الآن أننا مع مصر قلبًا وقالبًا، ولأن مصر وسوريا أشقَّاء في العروبة وشركاء في الماضي والحاضر والمستقبل"، وختم حومد كلمته بالتأكيد على أن الحكومة التي ينتمي إليها لن تدَّخر جهدًا في دعم مصر في المحافل الدولية، وأن الحكومة تشارك النواب في آمالهم أن تكون هذه الخطوة نقطة انطلاق لتحرر العرب من كل قيد وضغط استعماري أجنبي(٢٧).

جاء ختام هذه المظاهرة التأييدية الاجتماعية لمصر في صورة قرار اتخذه مجلس النواب السوري بناءً على اقتراح تقدمت به لجنة الشؤون الخارجية (٢٨) جرى إرساله برقيًّا إلى الحكومة المصرية ومجلس الشيوخ والنواب، جاء فيه: "إن مجلس النواب السوري يعلن تأييده المطلق للقرار التاريخي الذي اتخذته حكومة الشقيقة الكبرى استجابةً لإرادة الشعب المصري بإلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ والاتفاقات التي تتنافى مع وحدة وادي النيل وأهداف العرب في الاستقلال والوحدة العربية، وأن الشعب السوري الذي يؤمن بأن البلاد العربية وحدة قومية لا تتجزأ ليعتبر قضية مصر قضيته، وأهداف مصر أهدافه، وأنه ليعلن بلسان ممثليه أنه صف واحد مستعدٌّ لكل تضحية مادية ومعنوية في تأييد الشعب المصري الشقيق، والسيْر معه قُدُمًا إلى تحقيق الأهداف القومية المشتركة، وإنه ليضرع إلى الله أن يوفِّق مصرَ والبلاد العربية لما تتطلع إليه من حياة حرَّة كريمة"(٢٩).

تلقَّت الأوساط الرسمية في مصر برْقية مجلس النواب السوري بالشكر والتقدير والعرفان، و بادرت بالرد عليها، حيث ذهب النَّحاس باشا ووزير خارجيته محمد صلاح الدين إلى أن قضية العروبة واحدة، وأن مصر ماضية في طريقها مهما كلَّفها ذلك من تضحيات(٣٠)، بينما جاءت برقيَّتا مجلس الشيوخ والنواب لتعبِّر عن أن ما صدر عن مجلس النواب السوري هو دليل واضح على الترابط والتضامن العربي الوثيق(٣١).

لم يكن قرار مجلس النواب السوري هو الوحيد لسوريا الرسمية، فعلى المستوى العربي، شارك الوفد السوري في مساء ذات الليلة (٩ أكتوبر) في اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول

العربية، التي انتهت إلى بيانها الذي جرى إذاعته عبر الإذاعة، وأكَّد على تأييد مصر في مطالبها القومية(٣٢).

حرصت الخارجية السورية على تتبع الأحداث عقب إلغاء المعاهدة، ونقل وجهة النظر الغربية بصفة عامة والبريطانية بصفة خاصة لدوائر صنع القرار في مصر، ففي اللقاء الذي جمع وزير الخارجية السوري فيضي الأتاسي بالوزير المصري المفوض في دمشق حسين عزيز، ذكر الوزير السوري أن وزيري بريطانيا وفرنسا والقائم بأعمال المفوضية الأمريكية في دمشق، قد زاروه في ١٣ أكتوبر، وأخطروه بناء على تعليمات من حكومتهم بالمقترحات التي قدمت لمصر للاشتراك في حلف الدفاع عن الشرق الأوسط (٣٣)، وأضاف أن وزير بريطانيا المفوض في دمشق قد طلب أن تستعمل سوريا وساطتها في إقناع مصر باتباع سياسة معتدلة تستند على الواقع، وطلب وزير الخارجية السوري معرفة رأي الحكومة المصرية هل ستتخذ قرارها منفردة أم بالتنسيق مع الدول العربية(٣٤).

وحينما أعلنت مصر رفضها لمقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط، حاول البريطانيون والفرنسيون إقناع المسؤولين في سوريا أن الخطوة التي اتخذتها مصر في هذا الصدد لم تكن حكيمة، وأنها لم تقدر النتائج المترتِّبة عليها(٣٥) ، وأن مصرَ بذلك قد أضاعت على نفسها فرصة لن تُعوَّض، وكانت ستجعلها تقف على قَدمِ المساواة على الأقل مع ثلاث دول من أكبر دول العالم (أمريكا، بريطانيا، فرنسا) وأن الدول العربية إذا سارت على نفس درب الحكومة المصرية فإنها ستضيِّع على نفسها فرصة عظيمة(٣٦).

ومما يجدر ذكره، أن رفض مصر لمقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط تسبَّب في إحداث انقسام داخل الوزارة السورية، وتفصيل ذلك أن: الرئيس السوري هاشم الأتاسي قد ترأَّس في ١٧ أكتوبر عام ١٩٥١ اجتماع مجلس الوزراء السوري لبحث مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط، واتضح أن ثمة تباينًا بين وجهتَي نظر داخل مجلس الوزراء السوري (٣٧)، فبينما كان رئيس الوزارة

حسن الحكيم يدعو إلى أن الإسراف في إغضاب الدول الراعية للمقترحات مجازفة غير مأمونة العاقبة، وأن الخير يكمن في مسايرتها والحصول منها على أقصى ما يمكن و بالقدر الذي تسمح به الظروف، على النقيض من ذلك كان موقف رئيس الجمهورية، الذي كان يرى أن الوعي القومي في سوريا قد وصل إلى درجة لا يمكن إغفالها، وأن عبرة فلسطين كافية لأن تكون خير درس للعرب ليصمدوا لنيْل حقوقهم(٣٨).

وهكذا، يتضح أننا إزاء تيارين متناقضين داخل الحكومة السورية، الأول يتبنَّى سياسة مهادنة الدول الراعية للمقترحات والسيْر في رِكابها، والآخر يعارض ذلك، معتمدًا على تطور الوعي القومي في سوريا، وأن الخير يكمن في اعتماد العرب على أنفسهم، لاسيما وأن الاعتماد على الغرب لم يعد بخير يُذكر، وما حدث إبان حرب فلسطين عام ١٩٤٨ خيرَ دليل على ذلك.

حتى هذا الحين، لم تكن مناقشة مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط تتعدى الغُرف المغلقة داخل الأوساط الرسمية في سوريا، وسط حيطة وحذر من المسؤولين السوريين، فلم يصدر عنهم تصريح للفصل في هذه المقترحات، متذرِّعين بأن المشروع قد عُرض على سوريا لمجرد العلم به فقط، ولم يطلب رأي الحكومة فيه.

وفي الواقع، فإن تأخُّر أو تردُّد الجهات المسؤولة في سوريا في إعلان رأيها، يعود إلى تعرضها لضغط شديد من الدول الراعية للمقترحات، لحمْلها وباقي الدول العربية على عدم الوقوف من هذه المقترحات موقف مصر، إذا ما تم دعوتها إلى الاشتراك في هذا الحلف، وكان ممثلو الدول الراعية للمقترحات في دمشق يعوِّلون في امتناع المسؤولين السوريين عن ترديد الأحاديث التي تذهب إلى أن سوريا لن تستطيع الوقوف على الحياد الذي ينادي به البعض، بينما تحيط بها مناطق النفوذ الغربي، وتقف إسرائيل على أبوابها، وأن النتيجة المترتبة على عدم انضمام سوريا للمعسكر الغربي هي حرمانها من السلاح والعوْن الذي يمكِّنها من الدفاع عن نفسها(٣٩).

لم يكن تأخُّر الحكومة السورية في إعلان رأيها ببعيد عن دوائر صنع القرار السياسي في مصر، بل عملت عن طريق مفوضيها في دمشق على تحفيز العناصر الداعمة لمصر على اتخاذ خطوات تأييديه لمصر في ظل تأخُّر الحكومة في إعلان رأيها، وعدم انعقاد مجلس النّواب السوري بسبب عطلته، حيث نجح الوزير المصري المفوض في دمشق في الحصول على تأييد لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النّواب السوري لمصر فيما يخصُّ مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط(٤٠).

ولنتوقف هنا قليلًا لمعرفة ما آل إليه حال الصِّراع بين الجبهتين المتعارضتين داخل الحكومة السورية تجاه مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط، هل استطاع الجناح العروبي الانتصار لرأيه أم أن الجناح المؤيِّد للغرب قد حسم الأمر لصالحه، أم أن الطرفين قد استمرَّا على النهج ذاته بعدم الإعلان عن موقف تتبناه سوريا في هذا الصدد؟

من الواضح، أن تغيرًا قد طرأ على نهج السياسة السورية فيما يخصُّ التعامل مع مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط، حيث قطع وزير الخارجية السوري فيضي الأتاسي حاجز الصمت لدى حكومته من خلال جلسة مجلس النّواب السوري التي عُقدت يوم ٢٣ أكتوبر عام ١٩٥١(٤١)، فقد أدلى الوزير السوري ببيان قدَّم له بعبارة: "وإذا كانت الحكومة نفسها لم تواجه حتى الآن عروضًا موجَّهة إلى سوريا بالذات لتقول كلمتها فهذا لا يمنع أن أرسل على تبعاتي مسؤوليتي كلمة في هذا الموضوع" وبعد هذا التمهيد حمل حملة شعواء على سياسة الدول الغربية تجاه الدول العربية، ثم حيا مصر تحية حارَّة، وأعلن تأييد سوريا لها قائلًا: "أما مصر فسلام لها ولشعبها... وإننا لن نضنَّ في سبيلها بشيء مما نملك... وتعلمون أن سوريا كانت وما تزال أشد حرصًا على التضامن العربي، وأن وفاءنا لهذا المبدأ يحملنا على تأييد مصر تأييدًا مطلقًا(٤٢)" وقد حاز بيان وزير الخارجية السوري على إجماع مجلس النوَّاب، بينما علت حالةٌ من الانقباض والضيق ملامح رئيس الوزراء حسن الحكيم، الذي أمر محطة الإذاعة السورية بعدم الاستمرار في إذاعة بيان وزير الخارجية(٤٣).

حرَّك بيان وزير الخارجية السوري المياه الراكدة، وقطع حالة الصمت التي انتهجتها الحكومة السورية منذ بداية عرض مقترحات الدفاع عليها، وفي الوقت ذاته فجَّر أزمة وزارية كُبرى داخل سوريا، حيث ذهب رئيس الوزراء إلى رئيس الجمهورية، وقدَّم استقالته، غير أن رئيس الجمهورية لم يقبلها(٤٤).

وأوضح رئيس الوزراء، أن سبب استقالته يعود إلى أن وزير الخارجية لم يعرض البيان على مجلس الوزراء على الصورة التي أُلقي عليها، وأن الخطوط الرئيسية لم تتضمن الإشارة إلى الحملة العنيفة على الدول الغربية التي لا يوجد إطلاقًا ما يبررها، وأنها تضرُّ أكثر مما تنفع، والتي لا يؤيّدها كرئيس وزارة مسؤول، وإن كان يقرُّ ما جاء بالبيان لاسيما ما يتعلق بتأييد مصر (٤٥).

على النقيض، كان رأي وزير الخارجية فيضي الأتاسي الذي أكَّد على أن هذا البيان تم الاتفاق على خطوطه العريضة داخل مجلس الوزراء، وأن ما قاله ما هو إلا ترديد لشعور الرأي العام، الذي بدا صريحًا واضحًا(٤٦).

ومما يجدر ذكره، أن الخارجية السورية قد طلبت من المفوضية المصرية في دمشق نشر بيان وزير الخارجية في الصحف المصرية، رغبة منها في أن يقف الرأي العام المصري على تأييد سوريا الرسمي لمصر في جهادها (٤٧).

ويبدو أن ما صرَّح به رئيس الوزراء السوري قد جانبه الصواب، يدعم ذلك الزيارة التي قام بها بعض الوزراء السوريين للمفوضية المصرية في دمشق، حيث أكَّدوا لوزير مصر المفوَّض بشكل صريح أن البيان الذي ألقاه وزير الخارجية قد عُرض على المجلس، وأنهم لا يقرُّون رئيسهم على تصرفه(٤٨).

ومن الواضح، أن السبب الحقيقي الذي يكمن في تبني هذا الموقف من قبل رئيس الوزراء السوري، إنما يعود إلى الضغوط التي كانت تمارس من الدول الراعية لمقترحات الدفاع عن الشرق

الأوسط، في ظل ما يتمتع به من صلة وثيقة ببريطانيا، الأمر الذي يجعله يستمع إليهم ولا يرغب في إغضابهم(٤٩).

عاد رئيس الوزراء السوري إلى إثارة الجدل مرة أخرى يوم ٥ نوفمبر، من خلال تصريحه الذي نشرته الجرائد السورية، والذي أيَّد فيه صراحة مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط، ومما جاء في التصريح: "لن أسير بسياسة سوريا الخارجية بوحيٍ من الشارع، ولن أنساق وراء ساسته فأقرِّر مصير الوطن في هذا الجو العاطفي الصاخب.. أرى أن نغتنم هذه الفرصة المناسبة لاستبدال المعاهدات الأجنبية المرتبطة بها بعض الدول العربية بهذا المشروع الرباعي"(٥٠).

أشعلَ تصريح حسن الحكيم الأزمة الوزارية في سوريا مرة أخرى، حيث ثار عليه أعضاء حكومته، بينما طالب أعضاء البرلمان بإقالته، وخرج الرأي العام والأحزاب في مظاهرات دعمًا لمصر ورفضًا لتصريحاته (٥١)، فلم يجد حسن الحكيم بدًّا من تقديم استقالته، حيث بادر إلى تقديمها إلى رئيس الجمهورية في ١٠ نوفمبر ١٩٥١، ومما ذكره الحكيم في كتاب الاستقالة أن السبب المباشر لإصراره على الاستقالة بيان وزير الخارجية فياضي الأتاسي الذي ألقاه في البرلمان، وحمل فيه على مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط(٥٢).

وفي أعقاب قبول الاستقالة، ألقى حسن الحكيم بيانًا عبْر الإذاعة السورية أكَّد فيه تأييده لمقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط، وانتقد موقف مصر قائلًا: "وإن من حقِّنا على مصرَ أن لا تنفرد برفض مقترحات الدول الحليفة بشأن الدفاع المشترك... "(٥٣).

برحيل حسن الحكيم عن رئاسة الحكومة السورية، أصبح الموقف الرسمي السوري موحدًا خلف مصرَ، ورفض مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط، حيث راح مندوب سوريا داخل الأمم المتحدة فارس الخوري في الجلسة التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ نوفمبر ١٩٥١، راح يهاجم مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط، والدول الراعية لها؛ حيث وصف هذه

المقترحات بأنها تدخُّل في شؤون بلدان الشرق الأوسط لا مُبررَ له على الإطلاق، بل فيه نَيْلٌ من سيادتها، وأن على الدول الراعية لهذه المقترحات أن تجد أوَّلًا حلًّا مُرْضيًا يحفظ حقوقَ مصر(٥٤).

ولم يمضِ على خطاب رئيس الوفد السوري لدى الأمم المتحدة سوى يومين، حتى كانت سوريا قد قرَّرت الاعتراف باللقب الجديد للملك فاروق، الذي جعل منه ملكًا لمصرَ والسودان(٥٥)، ومما يجدر ذكره، أن المواقف الرسمية السورية لم تشهد تغيرًا يذكر حتى مع انقلاب الشيشكلي الثاني في ٢٩ نوفمبر، حيث أكد وزير سوريا المفوض في القاهرة مصطفى الشهابي على أن البيانات التي تلقَّاها تدل على أن السياسة السورية باقية على ما هي عليه دون تغيير أو تبديل، خاصة فيما يتعلق بتأييد مصر ورفض مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط(٥٦).

وهكذا يتضح، أن الأوساط الرسمية في سوريا قد اتسم موقفها بتأييد مصر لا سيما ما يتعلق بإلغاء معاهدة ١٩٣٦، وإن اختلف هذا التأييد فيما يتعلق بمقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط، حيث انقسمت سوريا الرسمية على قسمين، **الأول:** الأغلبية يؤيِّد مصرَ في رفضها هذه المقترحات، **والآخر:** يتزعَّمه رئيس الوزراء حسن الحكيم الذي أيَّد قَبول سوريا هذه المقترحات، الأمر الذي أدَّى إلى حدوث أزمة وزارية انتهت فصولها باستقالة الحكيم، لتعود سوريا الرسمية موحَّدة في تأييد مصر ورفض مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط.

المَوْقِفُ الحِزْبِيُّ:

لم تتخلَّف الأحزاب السورية بمختلف توجُّهاتها عن إعلان تأييدها لقرار الحكومة المصرية إلغاء معاهدة 1936، وشكَّلت جلسة مجلس النواب السوري التي عُقدت في اليوم التالي لإلغاء المعاهدة، فرصة مثالية كي تعلن الأحزاب السورية الممثلة داخل المجلس (الجبهة الإسلامية ، والشعب، والبعث العربي، الوطني) تأييدها الكامل لمصرَ.

فمع اللحظات الأولى لعقد الجلسة، طلب الدكتور مصطفى السباعي النائب عن الجبهة الاشتراكية الإسلامية، الكلمة، وبعد الإذن له، طلب تأجيل البحث في الموضوعات المُدرجة على

جدول أعمال المجلس، لحين مناقشة قرار الحكومة المصرية إلغاء معاهدة 1936، ولم ينتظر السباعي موافقة رئيس المجلس على طلبه، بل شرع في حماسة في الإدلاء برأيه، معلنًا تأييده لقرار الحكومة المصرية، واصفًا القرار بالخطوة الموفَّقة التي اهتزَّت لها أركان العالم العربي، ونجحت في تحطيم القيود والأغلال، وهدَمت صروح الاستعمار في المنطقة [٥٧]، أما أحمد قنبر النائب عن حزب الشعب، فقد امتدح إقدام الحكومة المصرية على اتخاذ هذا القرار، والأثر الإيجابي الذي سيحدثه ليس فقط على مستوى القضية المصرية بصفة خاصة، بل على مستوى القضية العربية بصفة عامة، وأن الوحدة العربية أضحت ترتكز الآن على دعامة قويَّة محررة من كل نفوذ أجنبي أو مؤثرات خارجية، وذهب السيد جلال النائب عن حزب البعث العربي، إلى أن قرار إلغاء المعاهدة بادرة كريمة تستدعي أن تقوم الحكومة السورية بإعلان تأييدها من خلال اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية[٥٨].

وكان عصام المحايري النائب عن الحزب القومي السوري، آخر المتحدثين من النوَّاب الحزبيين، حيث أكَّد على قوة الرابطة الأخوية التي تربط سوريا ومصر، وهو ما يجعل سوريا تهتم لأمر مصر، ووصف المحايري القرار بالخطوة المباركة التي من شأنها جعل التعاون بين مصروسوريا أقوى، ومما يجدر ذكره، أن تأييد مصر داخل مجلس النواب لم يقتصر على النوَّاب الحزبيين فقط، بل تعداه إلى المستقلِّين، حيث دارتْ كلمتا النائبَيْن عبد اللطيف اليونس وعبدالله تامر حول المعاني ذاتها التي تناولها النوَّاب الحزبيون[٥٩]. ترتَّب على هذه الكلمات الحماسية للأحزاب السورية الممثلة داخل مجلس النوَّاب السوري أن اتخذ المجلس قرارَه الدعم لمصر[٦٠].

لم يقتصر تأييد الأحزاب السورية على القنوات الرسمية فقط، بل تعداه إلى تنظيم الفعاليات المؤيِّدة لمصرَ، فمع اشتداد الأزمة الوزارية في سوريا إثر إعلان رئيس الوزراء السوري استحسانه قبول مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط، أن أقدمت الأحزاب السورية عن طريق قواعدها داخل الجامعة السورية (جامعة دمشق) على تنظيم مظاهرة في ٥ نوفمبر، مناهضة لرئيس الوزراء حسن

الحكيم ولتصريحاته وداعمة ومؤيدة لقرار الحكومة المصرية الرافض لهذه المقترحات [٦١]، وقد اجتذبت المظاهرة غالبية أطياف الشعب السوري[٦٢].

وفي خضم هذه الأحداث، لم تكن المفوضية المصرية في دمشق بغائبة عن المشهد، بل كانت حريصة على استثمار هذا التأييد الحزبي، حيث استضافت المفوضية اجتماعًا ضم قادة مختلف الأحزاب السورية، وفي الاجتماع وضح مقدار ما تتمتع به مصر من تأييد من الأحزاب السورية، حيث اتفقت هذه الأحزاب على ضرورة عقد مؤتمر جماهيري لإظهار دعمها وتاييدها لمصرَ، كما تطرَّق الاجتماع إلى إمكانية التوسُّع ليضم ممثلين من مختلف البلدان العربية، حتى يظهر تأييد ودعم مصر في صورة أشمل[٦٣].

ومما يجدر الإشارة إليه أن المفوضية المصرية كانت تعتمد كثيرًا على دعم الأحزاب السورية، وتضع لهذه الأحزاب أوزانًا نسبية لها في دعم مصر، حيث تضع في المقدمة الجبهة الاشتراكية الإسلامية، يليها الحزب الاشتراكي، ثم حزب البعث، وحزب الشعب، وفي النهاية يأتي الحزب الوطني[٦٤].

عقد المؤتمر الجماهيري الذي تحول إلى مظاهرة كُبرى وإضراب عام، دعت إليه الأحزاب السورية يوم 14 نوفمبر 1951، وهذا اليوم الذي اختارته الحكومة المصرية تخليدًا للشهداء الذين سقطوا أمام المحتل البريطاني، حيث خرجت الجماهير السورية يتقدمها رؤساء الأحزاب السورية والمستقلون في مظاهرة كبرى، ولم يشذ عن هذا الاجتماع شكلًا سوى الحزب الوطني، الذي لم يشارك في المظاهرة لاعتبارات حزبية داخلية، وإن كان هذا لم يمنع بعض أعضاء الحزب من الذهاب للمفوضية، لإعلان تأييدهم لمصر في مختلف خُطواتها[٦٥].

وعودًا إلى المظاهرة الجماهيرية الكبرى التي دعت إليها الأحزاب السورية، حيث يصف الوزير المصري المفوَّض في دمشق ذلك قائلًا: "لأول مرة في تاريخ الأحزاب السورية تتفق على اجتماع ممثليها في صعيد حول فكرة واحدة يتقبلونها في رضاء وارتياح بالغَيْن "[٦٦]، وفي الواقع،

فإن الأحزاب السورية قد أحسنت الإعداد لهذا اليوم والحشد له جماهيريًّا، وقد تقدم رؤساء الأحزاب المظاهرة عند الساعة العاشرة صباحًا، وألقى بعضهم الخطب التأييدية لمصر، ومع نهاية المظاهرة بادروا بالذهاب إلى المفوضية المصرية مُعلنين عن استعدادهم لتقديم الغالي والنَّفيس لدعم مصر في قراراتها، سواء معاهدة ١٩٣٦ أو رفض مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط(٦٧).

وقد جاء في بيانهم التأييدي الداعم لمصر أن سوريا العربية وقد انتظمت أحزابها وهيئاتها الشعبية في مظاهرة قومية كبرى في هذا اليوم، لتعلن تأييدها لموقف مصر في إلغائها المعاهدة، ورفضها مقترحات الدفاع المشترك تأييدًا مطلقًا، مُعلقة بأن قضية مصر هي قضية العرب أجمعين، وقد ذيّل هذا البيان بتوقيع جميع الأحزاب السورية بما فيهم الحزب الوطني، حيث وقّع نيابة عنه رئيسه عصام المحايري، بينما وقَّع عن حزب الشعب رئيسه رشد كيخيا، وعن حزب العربي الاشتراكي عميده أكرم الحوراني، وعن حزب البعث العربي أمينه العام صلاح البيطار، بينما وقَّع عن حزب الجبهة الاشتراكية الإسلامية (الإخوان المسلمون) المراقب العام للحزب مصطفى السباعي(٦٨).

وهكذا يتضح، أن الأحزاب السورية على اختلاف توجُّهاتها السياسة قد عمدت إلى إعلان تأييدها، ودعمها الكامل لمصر في خطواتها، سواء داخل مجلس النوَّاب أو خارجه، ولم تدَّخر جهدًا في اخراج هذا الدعم في صور مختلفة، تعبيرًا عن القدر الذي تتمتع به مصر.

المَوقفُ الصَّحفي:

احتفت الصحافة السورية بقرار الحكومة المصرية إلغاء معاهدة ١٩٣٦م، حيث خرجت جميع الصحف لتعلن تأييدها المُطْلق للقرار المصري، متحدثة عن تأثيره الذي سيتجاوز مصر إلى منطقة الشرق الأوسط، كما حرصت على نقل ما دار في مجلس النواب السوري من تأييد لمصر، واتبعت ذلك بالعديد من المقالات التي أجمعت من خلالها على صواب القرار المصري(٦٩).

ومع إعلان مصر رفض مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط، وتلكُّؤ الحكومة المصرية في الإعلان عن موقفها نتيجة حالة الانقسام داخلها، فقد أخذت الصحافة السورية بزمام المبادرة، وذلك بإعلان تأييدها للموقف المصري. ومن الواضح أن هذا التأييد كان يصب في قناتين، **الأولى:** تختص بمهاجمة الحكومة السورية، **والثانية:** تختص بالهجوم على الدول الراعية للمشروع(٧٠).

أما عن **القناة الأولى:** فقد عملت من خلالها جريدتا المنار والفيحاء على مهاجمة الحكومة السورية؛ حيث نشرت المنار مقالًا تعيب من خلاله على الحكومة السورية موقفها المتردد وتطالبها بالرحيل، بينما عُنْونت جريدة الفيحاء بسؤال استنكاري للحكومة السورية "متى تهبُّون لنجدة مصر؟" ومن خلاله صبَّت الجريدة جامَّ غضبِها على حكومة حسن الحكيم بسبب عدم إعلان موقفها(٧١).

وأما **القناة الثانية:** فخصَّصتها الصحف السورية لمهاجمة الدول الراعية لمقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط، حيث ذهبت جريدة النصر في مقالها الذي حمل عنوان: "إلى الذين يريدون الدفاع عنها رغم أنفنا" إلى الهجوم على مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط، والدول الراعية لها، مؤكِّدة أن الغرض من هذه المقترحات ما هو إلا حماية المصالح الغربية، وأن العرب ليسوا في حاجة إلى هذه المقترحات(٧٢)، بينما حذَّرت جريدة "ألف باء" من قَبول هذه المقترحات لا سيما وأن مصرَ قد رفضتها وذلك في مقالها: "متى يا هؤلاء تدركون حقيقة شعور العرب تجاهكم؟"(٧٣) وأخيرًا فقد قرنت جريدة "بردى" الهجوم على رئيس الحكومة السورية مع الهجوم على الدول الراعية للمشروع، طالبة بعدم تولِّيه أي منصب فيه مسؤولية، وذلك في مقالتها "انصحوا أنفسكم"(٧٤).

لم تتوقف الصحافة السورية عند هذا الحد، بل عملت على مشاركة الرأي العام السوري في دعمه لمصر، وذلك من خلال مشاركتها في المظاهرة التي اندلعت في ١٩ أكتوبر ١٩٥١، حيث أفاضت في وصف المظاهرة، ومقدار التأييد الذي تلقاهُ مصر من الشعب السوري، ويبدو أن ذلك قد سبَّب انزعاجًا بالأوساط الدبلوماسية الغربية في دمشق لاسيما المفوضية البريطانية، والتي رأت أن من شأن ذلك أن يلهب المشاعر ضد بلادها كونها الطرف المقابر لمصر في معاهدة ١٩٣٦

ومقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط، ومن ثَمَّ فقد عملت المفوضية البريطانية على مضاعفة جهودها للحد مما تنشره الصحف السورية من خلال حملها على الصمت عن تأييد مصر والتخفيف منه[٧٥]، ومن الواضح أن هذه الجهود قد ذهبت أدراج الرياح، إذ استمرت الصحف السورية في دعْم مصرَ ومهاجمة مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط، بل توسَّعت في هجومها ليشمل الدول العربية ذات الموقف غير المعلن من مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط، حيث رأت جريدة "ألف باء" أن هذه الحكومات مخطئة في مسلكها هذا، مُعلقة بأن هذا الأمر يتطلب حَزمًا وقوة ومتانة أعصاب[٧٦].

تابعت الصحافة السورية جهودها الرامية لتأييد مصر من خلال تأييده للبيان الذي ألقاه وزير الخارجية فيضي الأتاسي في ٢٣ أكتوبر، والذي أيَّد فيه مصر وهاجم من خلاله مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط، حيث أثنت صحيفة المنار على موقف الوزير[٧٧]، بينما أكَّدت جريدة بردي أن بيان الأتاسي قد أكَّد على أن سوريا تؤيِّد مصر تأييدًا مطلقًا[٧٨]، بينما صبَّت جريدة القبس هجومها على سياسة رئيس الوزراء حسن الحكيم المتردِّدة[٧٩].

ومما يجدر ذكره هنا، أن بيان وزير الخارجية السوري، وإن كان قد فجَّر أزمة على المستوى الرسمي، فإنه قد أحدث زلزالًا على المستوى الصحفي، وتفصيل ذلك، أن البيان قد جاء على عهدة وزير الخارجية كما سبق وذكرنا، الأمر الذي كشف عن عمق الانقسام داخل الوزارة السورية، وإن شئنا التحديد عن رئيس الوزراء حسن الحكيم ووزير الخارجية فيضي الأتاسي، حينئذ وجَّهت جريدة المصري من القاهرة عتابًا لسوريا ولبنان، أوضحت من خلاله أن مصرَ لم تدَّخر جهدًا لمساعدة الدولتين إبان نضالهم أمام المحتل الفرنسي، وطالبت من سوريا تحديد سياستها فيما يتعلق بمصر، ويبدو واضحًا أن المقصود هنا سوريا الرسمية[٨٠].

تلقت الصحافة السورية مقالة المصري باهتمام بالغ، وبادرت بالتأكيد على الدوْر الواضح الذي لعبته مصر في استقلال سوريا، مُبدية أسفها على موقف حكومة بلادها، ثم شرعت في توجيه

هجومها لرأس الحكومة حسن الحكيم، محذِّرة إياه من غضْبة الشعب السوري عليه، بسبب موقفه المتردِّد(٨١).

عاودت الصحافة هجومَها على شخص رئيس الوزراء حسن الحكيم، بسبب تصريحه الذي حبَّذ فيه قبول مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط، مؤكِّدة على خطئه(٨٢)، كما قامت بالردِّ عليه، حيث نشرت جريدة الجيل الجديد حوارًا مع وزير خارجيته فيضي الأتاسي، هاجم فيه رئيسه واصفًا تصريحاته بأنها "ليست فيها شيء حسن ولا حكيم"(٨٣)، كما قامت بنشر مقال لأكرم الحوراني في جريدة الاشتراكية هاجم فيه رئيس الوزراء واصفًا إياه بأنه: "ملكي أكثر من الملك"(٨٤).

تزامن هجوم الصحافة السورية على رئيس الوزراء، مع حرصها على تأييد مصر في مواجهات الاعتداءات البريطانية في منطقة القناة، ويسلِّط وزير مصر المفوَّض الضوْء على مظاهر هذا التأييد، فيذكر أنه جاء من خلال العناوين والمقالات الافتتاحية التي تنشرها الصحف السورية، وتندِّد من خلالها بالعدوان البريطاني، بشكل أعنف من الصحف المصرية ذاتها، وأن الصحف السورية لم تترك شيئًا فيما يتعلق بالعدوان البريطاني في منطقة القناة إلا ونشرته، مدعمًا بالصور التي تنشرها الصحف المصرية(٨٥)، وقد أسهم موقف الصحافة السورية هذا في إثارة وتعبئة الرأي العام، الأمر الذي انعكس إيجابًا على الصورة التي بدت عليها مظاهره ١٤ نوفمبر(٨٦).

وهكذا يتضح، أن الصحافة السورية قد لعبت دورًا مهمًّا في تأييد ودعم مصر في قرارها إلغاء معاهدة ١٩٣٦، ورفض مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط، رغم الضغوط التي مُورست عليها، وأن هذه الضغوط لم تزدها إلا إصرارًا على مُهاجمة من يقف خلاف وِجهة النظر المصرية، حتى وإن كان ذلك هو رئيس الوزراء.

مَوقف الرَّأي العَام:

استقبل الرأي العام السوري بيان النحاس باشا بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ استقبالًا حماسيًّا، فما إن أُذيع البيان في القاهرة حتى كان صداه يتردَّد في دمشق، ليحتلَّ موقع الصدارة بين اهتمامات

الشارع السوري، فقد عدَّه السوريون أحد انتصاراتهم، فأقبلوا يهنئون بعضهم بعضًا، ويبدو أن الأوساط الدبلوماسية المصرية كانت تعلق الكثير من الآمال على موقف الرأي العام في سوريا، نظرًا لمعرفتها قوة تأثيره على باقي المواقف الأخرى (٨٧).

ومن الواضح، أن الأوساط الدبلوماسية كانت صائبة فيما ذهبت إليه، فقد تسبَّب اندفاع الرأي العام السوري في تأييد مصر، لاسيما مع رفض مصر مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط، في تردد الحكومة السورية في إعلان موقفها، ومن ثَمَّ التزامها الصمت(٨٨).

جاءت استجابة الرأي العام السوري لتأييد مصر، من خلال خروجه في المظاهرة التي كانت قد دعت إليها العديد من الهيئات الشعبية عقب صلاة الجمعة ١٩ أكتوبر ١٩٥١، فقد شهد هذا اليوم اندفاع الشعب السوري يعلوه الحماس للتوافد على باحات المساجد، من أجل إظهار تأييده ودعمه لمصر، ولم يكن الخطباء أقل حماسةً عن جموع المصلين، فقد ألهبت الخُطب في الناس شعورهم بما عالجت من قضايا العرب ومعاناتهم تحت وطأة المستعمر، والحض صراحة على الوقوف إلى جانب مصر(٨٩).

ويُعد ما حدث في المظاهرة التي شهدتها صلاة الجمعة في المسجد الأموي في دمشق خيرَ تجسيد لتأييد الرأي العام السوري لمصر، فقد اكتظت ساحات المساجد بالمصلين، وما إن انتهت الصلاة حتى وقف أحد المصلين يخطب في تاريخ الإسلام وجهاد الصحابة، مطالبًا الحضور بالاستعداد للجهاد المقدَّس من أجل مصر، حتى علت صيحاتهم جنبات المسجد، مُعلنين تلبية النداء، ثم انتظموا في مظاهرة حاشدة طافت شوارع دمشق، امتزجت فيها هتافاتهم باللافتات التي حملت عبارات تندِّد بالاستعمار مثل: "الاستعمار الإنجليزي داء الشرق الوبيل" وتؤيد مصر "الشعب العربي في سوريا يؤيِّد أماني مصر" ويدعو للشهادة من أجل مصر" نحن أمة الشهداء فبيِّنوا لنا ميادين الشهادة"..(٩٠)

لم تكن المظاهرة التأييدية التي عمَّت أنحاء سوريا هي الوسيلة الوحيدة للتعبير عن مشاعر الشعب السوري تجاه مصر، فقد انهالت على المفوضية المصرية في دمشق الكثير من البرقيات من مختلف المحافظات السورية، التي أعلن من خلالها أبناء الشعب السوري عن استعدادهم لبذل المال والنَّفس من أجل مصر، ومن الواضح أن المشاعر التي أظهرها الشعب السوري في تأييد مصر، قد أزعجت المفوضيات البريطانية، والأمريكية، والفرنسية، ومن ثَمَّ لجأت إلى محاولة الضغط على الصحف السورية حتى تقلِّل أو تمتنع عن نشر الأخبار والمقالات المتعلقة بمصر(٩١).

ويبدو أن المفوضيات الغربية قد غاب عنها أن الشعور العروبي هو شعور متأصِّل لدى الشعب السوري، لاسيما المتعلمين، وأن ما نقلته الصحافة السورية عن مصر، لم يكن سوى رافدٍ من الروافد التي تربط الشعب السوري بمصر، فقد كشفت اختبارات (تحريرية وشفوية) أجراها أساتذة مصريون في دمشق لحوالي خمسمائة سوري مُتقدِّم لوظيفة مُعلِّم، أن الشعور القومي هو الغالب بينهم، وأنهم على دراية تامَّة بقضية مصر من مختلف نواحيها، لا سيما معاهدة ١٩٣٦ والظروف التي حدت بالحكومة المصرية إلى إلغائها، ويروْن أن الحلَّ يكمُن في اتحاد العرب في وجه الدول الغربية، ورفض أي مشروع أو اقتراح تتقدم به، خاصة وأن العرب لم يجنوا من وراء علاقتهم بهذه الدول سوى الخسران، وفي الواقع فإن الشعور القومي للمتعلمين السوريين وبخاصة الطلاب قد حاز على اهتمام الأوساط الدبلوماسية المصرية، التي رأت أنه أكثر استعابة للتاريخ القومي وأقوى أثرًا في توجيه الرأي العام(٩٢).

وقد برهن الطلَّاب السوريون على صدق ما ذهبت إليه الأوساط الدبلوماسية المصرية، حيث شهدت دمشق في صباح يوم ٥ نوفمبر ١٩٥١ مظاهرة خطّط لها وقادها طلاب الجامعة (السورية)، ردًّا على تصريحات رئيس الوزراء السوري حسن الحكيم المحبذة لمقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط، ففي العاشرة من صباح هذا اليوم أخذت سيارات كثيرة توزِّع دعوات أعدَّها الطلَّاب تحضُّ طبقات الشعب السوري على الاشتراك في المظاهرة، وتدعو أصحاب المحلَّات إلى إغلاق محلَّاتهم(٩٣).

لاقت الدعوات استجابة واسعة من الشعب السوري في دمشق، وبدأوا في التجمع في المسجد الأموي، بينما كان الطلَّاب قد احتشدوا عند الجامعة، وانطلق الفصيلان حتى التقوا عند سرايا الحكومة، حيث مجلس الوزراء، وقُدِّر عدد المتظاهرين بنحو عشرة آلاف شخص من مختلف الطوائف والطبقات والأعمار، حينئذ أخذوا يهتفون أمام المجلس بهتافات قاسية ضد رئيس الوزراء حسن الحكيم مثل: "اخرج يا كلب الإنجليز" ومؤيِّدة لمصر "دماؤنا فداكِ يا مصرُ" ورافضة للمقترحات الدفاع "لا نريد المقترحات الرباعية" كما حملوا العلمين السوري والمصري وإلى جانبهما اللافتات التي تعبِّر عن وقوفهم إلى جانب القرارات المصرية في مواجهة المقترحات الغربية [٩٤].

وقد تابعت الجموع سيرَها الى مجلس النوَّاب السوري، حيث دعت النواب إلى رفض كل مشروع استعماري، وعلى إعلان تأييد سوريا لمصر تأييدًا عمليًّا صريحًا مطلقًا، ولم يمضِ وقت طويل حتى انضم للمظاهرة طلَّاب المدارس، وذلك بمجرد حلول موعد انصرافهم عن مدارسهم، وقد انتهت المظاهرة عند دار المفوضية المصرية في دمشق، حيث أخذ المتظاهرون في ترديد الخُطب، والقصائد، والهتافات المؤيِّدة لمصر، والرافضة لتصريحات رئيس الوزراء السوري حسن الحكيم، وقد خرج إليهم وزير مصر المفوَّض فعبَّر لهم عن خالص شكره، شكر وتقدير مصر على مشاعرهم الطيبة[٩٥].

عاود الشعب السوري التظاهر مرة أخرى يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥١، وذلك استجابة للدعوة التي وجَّهتها الأحزاب والصحافة، تخليدًا لذكرى شهداء مصر الذين سقطوا أمام المحتل البريطاني[٩٦]، حيث شهد صباح هذا اليوم احتشاد أكثر من مائة وخمسين ألف سوري عند الجامعة السورية من مختلف أطياف وطبقات الشعب السوري من مُعلِّمين، وطلاب المدارس والجامعات ومنتمين لنقابات الصحفيين، والأطباء والمحامين، إضافة إلى علماء الدين، والعمَّال، والنجارة، وممثلات للاتحاد النسائي السوري، وقد تحرَّك الجميع عند العاشرة صباحًا، يتقدمهم كبار السَّاسة ورجال الأحزاب في سوريا حتى وصلوا إلى باحات مجلس النوَّاب السوري حاملين لافتات ومردِّدين شعارات مؤيِّدة لمصر ومناهضة لبريطانيا، ورافضة لمقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط، وعند

مجلس النوَّاب أُلقيت عليهم العديد من الكلمات، كان من ضمنها كلمة وزير مصر المفوَّض، التي عبَّر من خلالها عن تحيته وشكره للشعب السوري، مؤكِّدًا على اعتزاز مصر بما تقدمه سوريا من تأييد ودعم لها، وقد استقبل الحضور الكلمة بعاصفة من الهتافات التي تؤكِّد على وقوفهم إلى جوار مصر في وجه بريطانيا ومقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط (٩٧).

وبينما كانت المظاهرة قد غادرت المجلس لإكمال مسيرتها في شوارع دمشق تأييدًا لمصرَ، حرصت ممثلات من الاتحاد النسائي على لقاء وزير مصر المفوَّض وإبلاغه تأييد الاتحاد لمصر، كما سارعت العديد من النقابات إلى إصدار البيانات التي تؤكِّد وقوفها إلى جانب مصر في جهادها ضد بريطانيا، ورفض مقترحات الشرق الأوسط (٩٨).

ولم يختلف الحال في باقي المحافظات السورية عنه في دمشق، حيث اندلعت المظاهرات، وأُلقيت الكلمات الحماسية، وأُبرقت الهيئات المختلفة إلى المفوضية المصرية في دمشق معبِّرة عن تأييدها ودعمها لمصر (٩٩).

وهكذا يتضح، أن موقف الرأي العام في سوريا من إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ورفض مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط قد جاء على قمة المواقف السورية، وأنه كان دائم الاستجابة لتأييد ودعم مصر، وهذا ليس بمستبعدٍ عن الرأي العام السوري؛ نظرًا لتجذر الشعور القومي لديه.

الخاتمة

وعلى هذا، يتضح – بعد دراسة مختلف المواقف السورية من إلغاء مصر معاهدة ١٩٣٦م، ومقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط – أنها قد جاءت مؤيِّدة لمصرَ، وإن اختلفت درجة التأييد فعلى حين كان هناك انقسامٌ في الموقف الرسمي بسبب التوجُّه الغربي لرئيس الحكومة حسن الحكيم، وذلك على العكس تمامًا من موقف رئيس الجمهورية وباقي أعضاء الوزارة، وهو الأمر الذي تسبَّب في حدوث أزمة وزارية في سوريا، ترتَّب عليها استقالة حسن الحكيم.

بينما كان التأييد سيِّدَ الموقف بين مختلف الأحزاب السورية، التي أسهم بعضها من خلال قواعده داخل الجامعة السورية في حشْد التأييد لمصر، ولم يختلف الوضع بالنسبة للصحافة السورية التي كانت مرآة عاكسة لما يحدث، ونجحت في إمداد الشارع السوري بتطورات الأوضاع في مصر، وقد تسبَّب ذلك في تعرُّضها للضغوط من قِبل مفوضيَّات الدول الغربية الراعية لمقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط، على أن هذه المحاولات ذهبت أدراج الرياح، وختامًا فقد تربَّع الرأي العام السوري على قمة المواقف؛ لدرجة أنه شارك بمختلف فئاته وطبقاته في تأييد ودعم مصر، ولم يتوانَ في الدفاع عنها، حتى وإن كان ذلك على حساب قياداته، يحرِّكه في ذلك شعوره القومي.

الهوامش

(١) فوَّاز كرم، النِّظارات والوزارات المصرية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص.ص٤٨٤-٤٨٧.

(٢) عبدالرحمن الرافعي، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧، ص٢٩.

(٣) مصر، مجلس الوزراء، إلغاء معاهدتي ١٩٣٦، ١٨٩٩ بين مصر والمملكة المتحدة، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد ٧، ١٩٥١، ص ١١٦.

(٤) محمد عبدالحميد الحناوي، معركة الجلاء ووحدة وادي النيل (١٩٤٥-١٩٥٤)، سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص ٢٨٦.

(٥) مضابط مجلس الشيوخ المصري، دور الانعقاد العادي السادس والعشرين، الجلسة التاسعة والأربعون، الاثنين، ٨ أكتوبر ١٩٥١، ص ٤١٨؛ مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الثاني، الجلسة السادسة والأربعون، الاثنين ٨ أكتوبر١٩٥١، ص١٢.

(٦) عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ٢٦، ٢٧.

(٧) محمد عبد الحميد أحمد الحناوي، المرجع السابق، ص ٢٩٩.

(٨) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص٣٤.

(٩) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٥٦٢.

(١٠) فادية سراج الدين، التحرر الوطني والقضية المصرية في المرحلة الأخيرة ١٩٥٠-١٩٥٤، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٩٤.

(١١) محمد فريد حشيش، حزب الوفد ١٩٣٦-١٩٥٢ (جزئين)، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٧٢؛ طارق البشري؛ المرجع السابق، ص ٥٧٣.

(١٢) محمد عبد الحميد أحمد الحناوي، المرجع السابق، ص ٣٠١، ٣٠٢.

(١٣) فادية سراج الدين، المرجع السابق، ص ٩٥.

(١٤) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ٢٦؛ محمد فريد حشيش، المرجع السابق، ص ٢٧٢.

(١٥) نفس المرجع ، ص ٢٧٦،٢٧٧.

(١٦) طارق البشري، المرجع السابق، ص ٥٦٧.

(١٧) فادية سراج الدين، المرجع السابق، ص ٩٨.

(١٨) عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ٣٥؛ محمد الحناوي، المرجع السابق، ص ٣٠١.

(١٩) فادية سراج الدين، المرجع السابق، ص ٩٨.

(٢٠) عاصم الدسوقي، إلغاء مصطفى النحاس رئيس الحكومة المصرية لمعاهدة ١٩٣٦ (في ٨ أكتوبر ١٩٥١)، في ضوء الوثائق الأمريكية، مجلة مصر الحديثة، العدد ١٠، يناير٢٠١١، ص ٢٩٩.

(٢١) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ٣٥،٣٦.

(٢٢) طارق البشري، المرجع السابق، ص ٥٧١.

(٢٣) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم٢١، ملف ٣١، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوض بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١٠/١٠.

(٢٤) المصدر نفسه (المحفظة، والملف، والوثيقة).

(٢٥) الأهرام، ١٩٥١/١٠/١٠، ص ٨.

(٢٦) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم ٢١، ملف ٣١، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١٠/١٠.

(٢٧) المصدر نفسه (المحفظة والملف والوثيقة).

(٢٨) أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة،٢٠٠٠، ١٤٣٤؛ مازن يوسف صباغ، الانقلاب العسكري الثاني في سوريا بقيادة الزعيم سامي الحناوي، الطبعة الأولى، دار: مي، دمشق، ٢٠١٢، ص ١٨٥.

(٢٩) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم ٢١، ملف ٣١، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١٠/١٠؛ الأهرام، ١٩٥١/١٠/١٠، ص ٨؛ مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الثاني، الجلسة السابعة والأربعون، الاثنين ١٥ أكتوبر١٩٥١، ص٣؛ مازن يوسف صباغ، المرجع السابق، ص ١٨٥.

(٣٠) الأهرام، ١٩٥١/١٠/١١، ص١؛ مذكرات أكرم الحوراني، المرجع السابق، ص ١٤٣٤؛ مازن يوسف صباغ، المرجع السابق، ص ١٨٦، ١٨٧.

(٣١) مضابط مجلس الشيوخ المصري، دور الانعقاد العادي السادس والعشرين، الجلسة الخمسون، الاثنين، ١٥ أكتوبر ١٩٥١، ص.٤٢٤٢؛ مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الثاني، الجلسة السابعة والأربعون، الاثنين ١٥ أكتوبر١٩٥١، ص٤.

(32) The Arab League (British documentary Sources)1943-1963, Vol.7(1951-1953), Anita L.P.Burdett (ed.), Tel.No.690, from Alexandria To foreign office, 11/10/1951, p.132؛

الأهرام، ١٩٥١/١٠/١٠، ص ٤

(٣٣) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم ٢١، ملف ٣١، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوض في دمشق، إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١٠/١٤؛ باتريك سيل، الصراع حول سوريا، ترجمة: سمير عبده ومحمود فلاحة، طلاس للدراسات والترجمة، دمشق،١٩٨٦، ص ١٥٢.

(٣٤) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم ٢١، ملف ٣١، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوض في دمشق، إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١٠/١٤؛ سيد عبد العال، الانقلابات العسكرية في سوريا ١٩٤٩-١٩٥٤، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٦١.

(٣٥) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم ٢١، ملف ٣١، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بعنوان: تأييد سوريا لمصر، ١٩٥١/١٠/١٦.

(٣٦) المصدر نفسه (المحفظة والملف والوثيقة)؛ المصدر، نفس المحفظة والملف، محفظة رقم٢١، ملف ٣١، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوض بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بعنوان تأييد سوريا لمصر، ١٩٥١/١٠/١٧.

(٣٧) المصدر نفسه (المحفظة والملف والوثيقة)، محفظة رقم٢١، ملف ٣١، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بعنوان تأييد سوريا لمصر، ١٩٥١/١٠/١٧.

(٣٨) المصدر نفسه (المحفظة والملف والوثيقة)؛ سيد عبد العال، المرجع السابق، ص ٢٦٢.

(٣٩) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم ٢١، ملف ٣١، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بعنوان: تأييد سوريا لمصر، ١٩٥١/١٠/١٧.

(٤٠) المصدر نفسه (المحفظة والملف)، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بعنوان: تأييد سوريا لمصر، ١٩٥١/١٠/٢١؛ المصدر نفسه، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، تصريح وزير الخارجية في المجلس النيابي والأزمة الناشئة، ١٩٥١/١٠/٢٤.

(41) Records of Syria (1918-1973), Vol. 10(1949-1951), Jane Priestland & Patrick Seale(ed.), Tel. No. 340, From Damascus To Foreign office, 11/11/1951, P. 604؛

وليد المعلم سوريا ١٩١٨-١٩٥٨، التحدِّي والمواجهة، الطبعة الأولى، مطبعة عكرمة، دمشق، ١٩٨٥، ص ١٤٩؛ جوردن ه.توري، السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥-١٩٥٨، ترجمة محمود فلاحة، الطبعة الثانية، دار الجماهير، بيروت، ١٩٦٩، ص ٢٠٥.

(٤٢) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم ٢١، ملف ٣١، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بعنوان: تصريح وزير الخارجية في المجلس النيابي والأزمة الناشئة عنه، ١٩٥١/١٠/٢٤؛ أكرم الحوراني، المصدر السابق، ص ١٤٣٦-١٤٣٨؛ الأهرام، ١٩٥١/١٠/٢٤، ص ٦؛ باتريك سيل، المرجع السابق، ص ١٥٣.

(٤٣) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم ٢١، ملف ٣١ كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بعنوان: تصريح وزير الخارجية في المجلس النيابي والأزمة الناشئة عنه، ١٩٥١/١٠/٢٤؛ سيد عبدالعال، المرجع السابق، ص ٢٦٣.

(٤٤) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم ٢١، ملف ٣١، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بعنوان: تصريح وزير الخارجية في المجلس النيابي والأزمة الناشئة عنه، ١٩٥١/١٠/٢٤؛

Records Of Syria (1918-1973), Vol.10 (1949-1951), Jane Pariestland & Patrick seale(ed.), Tel No. 340 From Damascus To Foreign Office, 11/11/1951, P. 604.

(٤٥) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم ٢١، ملف ٣١، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بعنوان: تصريح وزير الخارجية في المجلس النيابي والأزمة الناشئة عنه، ١٩٥١/١٠/٢٤؛ سيد عبدالعال، المرجع السابق، ص ٢٦٣.

(٤٦) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم ٢١، ملف ٣١، كتاب وزير مصر المفوض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بعنوان: تصريح وزير الخارجية في المجلس النيابي والأزمة الناشئة عنه، ١٩٥١/١٠/٢٤.

(٤٧) المصدر نفسه (المحفظة والملف)، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١٠/٢٤.

(٤٨) المصدر نفسه (المحفظة والملف)، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بعنوان: تصريح وزير الخارجية في المجلس النيابي والأزمة الناشئة عنه، ١٩٥١/١٠/٢٤.

(٤٩) المصدر نفسه (المحفظة، والملف، والوثيقة).

(٥٠) المصدر نفسه (المحفظة، والملف، والوثيقة)، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١٠/٢٤؛

Records Of Syria (1918-1973), Vol.10 (1949-1951), Jane Pariestland & Patrick seale (ed.), Tel No. 340 From Damascus To Foreign Office, 11/11/1951, P. 664.

(٥١) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم ٢١، ملف ٣١، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١١/٦.

(52) Records of Syria (1918-1973), Vol. 10 (1949-1951), Jane Priestland & Patrick Seale (ed.), From British Legation Damascus To Foreign Office, P. 602-603 F.R.U.S 1951(The Near East and Africa, Vol. V, Memorandum by The Officer in Charge of Lebanon-Syria-Iraq Affairs (Gande) To The Director of The Office Of Near Eastern Affairs (Jones), Washington ,19/11/1951, P. 1082-1083؛

حسن الحكيم، خبراتي في الحكم، الطبعة الأولى، دار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٤٤-١٤٥؛ جوردن ه. توري، المرجع السابق، ص ٢٠٦.

(٥٣) أكرم الحوراني، المصدر السابق، ص١٤٣٨، ١٤٣٩؛ الأهرام، ١٩٥١/١١/١١، ص ٦؛ مازن يوسف صباغ، المرجع السابق، ص ١٨٩-١٩٠.

(٥٤) الأهرام، ١٩٥١/١١/١٧، ص ٦؛ سيد عبد العال، المرجع السابق، ص ٢٦٥.

(٥٥) أرشيف البلدان، فيلم١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم ٢١، ملف ٣١، من إدارة المراسم بوزارة الخارجية إلى الهيئات الدبلوماسية والقنصلية المصرية، بدون عنوان، ١٩٥٢/٧/٨.

(٥٦) الأهرام، ١٩٥١/١٢/١٤، ص ٢.

(٥٧) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم ٢١، ملف ٣١، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١٠/١٠.

(٥٨) المصدر نفسه (المحفظة والملف والوثيقة).

(٥٩) الوثيقة نفسها.

(٦٠) الأهرام، ١٩٥١/١٠/١٠، ص ٨؛ أكرم الحوراني، المصدر السابق، ص ١٤٣٤.

61) Records Of Syria (1918-1973), Vol.10 (1949-1951), Jane Pariestland & Patrick seale (ed.), from British Legation Damascus To Foreign Office, ٦/11/1951, P. 602 603.

(٦٢) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم ٢١، ملف ٣١، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١١/٥.

(٦٣) المصدر نفسه (المحفظة والملف)، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١٠/٢٤.

(٦٤) المصدر نفسه، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١٠/٣١.

(٦٥) المصدر نفسه، تقرير عن مظاهرات ١٤ نوفمبر ١٩٥١ في سوريا، ضمن الكتاب المُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١٠/١٤؛

Records Of Syria (1918-1973), Vol.10 (1949-1951), Jane Pariestland & Patrick seale (ed.), from British Legation Damascus To Foreign Office, 20/11/1951, P.P 612-614؛

عبد القدوس أبو صالح، مذكرات الدكتور معروف الدواليبي، الطبعة الأولى، مكتبة العُبيكان، الرياض، ٢٠٠٥، ص ١٤٩.

(٦٦) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم ٢١، ملف ٣١، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١١/١٤؛ الأهرام، ١٩٥١/١١/١٥، ص ٣.

(٦٧) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم ٢١، ملف ٣١، تقرير عن مظاهرات ١٤ نوفمبر ١٩٥١؛ ضمن الكتاب المُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١١/١٤.

(٦٨) المصدر نفسه (المحفظة والملف) مرفق بدون عنوان، ضمن الكتاب المُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١١/١٤.

(٦٩) المصدر نفسه، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١٠/١٠.

(٧٠) المصدر نفسه، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بعنوان تأييد سوريا لمصر، ١٩٥١/١٠/١٦.

(٧١) المصدر نفسه، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بعنوان: تأييد سوريا لمصرَ، ١٩٥١/١٠/١٤.

(٧٢) المصدر نفسه، مقال بجريدة النصر، ١٩٥١/١٠/١٦، مرفق بالكتاب المُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بعنوان تأييد سوريا لمصر، ١٩٥١/١٠/١٦.

(٧٣) المصدر نفسه، مقال بجريدة "ألف باء" ١٩٥١/١٠/١٦، مرفق بالكتاب المُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بعنوان تأييد سوريا لمصر، ١٩٥١/١٠/١٦.

(٧٤) المصدر نفسه، مقال بجريدة "بردي"، ١٩٥١/١٠/١٦، مرفق بالكتاب المُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بعنوان: تأييد سوريا لمصرَ، ١٩٥١/١٠/١٦.

(٧٥) المصدر نفسه، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بعنوان: تأييد سوريا لمصر، ١٩٥١/١٠/٢١.

(٧٦) المصدر نفسه، الوثيقة نفسها.

(٧٧) سيد عبدالعال، المرجع السابق، ص ٢٦٣.

(٧٨) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة ٢١، ملف ٣١، مقال بجريدة بردي، ١٩٥١/١٠/٢٤، مرفق بالكتاب المُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١٠/٢٤.

(٧٩) المصدر نفسه (المحفظة والملف)، مقال بجريدة القبس، ١٩٥١/١٠/٢٣، مرفق بالكتاب المُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١٠/٢٤.

(٨٠) المصدر نفسه، مقال بجريدة المصري، ١٩٥١/١٠/٣١، مرفق بالكتاب المُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١١/١.

(٨١) المصدر نفسه، مقالان بجريدتَي بردي، والفيحاء، ١٩٥١/١١/١؛ مرفقان بالكتاب المُرسل من وزير مصر المفوض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١١/١.

(82) Records Of Syria (1918-1973) , Vol.10 (1949-1951), Jane Pariestland & Patrick seale (ed.), from British Legation Damascus To Foreign Office, 12/11/1951, P. 607-608.

(٨٣) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم٢١، ملف ٣١، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١١/٨.

(٨٤) أكرم الحوراني، المصدر السابق، ص ١٤٤١، ١٤٤٢.

(٨٥) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم٢١، ملف ٣١، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١١/١٠.

(86) Records Of Syria (1918-1973), Vol.10 (1949-1951), Jane Pariestland & Patrick seale (ed.), from British Legation Damascus To Foreign Office, 20/11/1951, P.P. 612-614.

(٨٧) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم٢١، ملف ٣١، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١٠/١٠.

(٨٨) المصدر نفسه، (المحفظة والملف)، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بعنوان: تأييد سوريا لمصر، ١٩٥١/١٠/٢١.

(٨٩) المصدر نفسه، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١٠/٢٠.

(٩٠) الوثيقة نفسها؛ الأهرام، ١٩٥١/١٠/٢٠، ص ٨.

(٩١) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم٢١، ملف ٣١، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١٠/٢٠.

(٩٢) المصدر نفسه، (المحفظة والملف)، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١١/٤.

(٩٣) المصدر نفسه، كتاب مُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١١/٥.

(٩٤) المصدر نفسه، الوثيقة نفسها.

(95) Records Of Syria)1918-1973, (Vol.10 (1949-1951), Jane Pariestland & Patrick seale (ed.), from British Legation Damascus To Foreign Office, 6/11/1951, P.P. 602-603. نفسها؛

(96) Records Of Syria (1918-1973), Vol.10 (1949-1951) Jane Pariestland & Patrick seale (ed.) from British Legation Damascus To Foreign Office 20/11/1951 P.P. 612-614 .

(٩٧) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم٢١، ملف ٣١، تقرير بعنوان: مظاهرات ١٤ نوفمبر ١٩٥١؛ ضمن الكتاب المُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١١/١٤؛ أكرم الحوراني، المصدر السابق، ص ١٤٨٦.

(٩٨) أرشيف البلدان، فيلم ١٤، محافظ سوريا، محفظة رقم٢١، ملف ٣١، تقرير بعنوان: مظاهرات ١٤ نوفمبر ١٩٥١، ضمن الكتاب المُرسل من وزير مصر المفوَّض في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، بدون عنوان، ١٩٥١/١١/١٤؛ الأهرام، ١٩٥١/١١/١٥، ص ٣.

(٩٩) المصدر نفسه؛ أكرم الحوراني، المصدر السابق، ص ١٤٤٦.